إنتاجنا الزراعي في ميدان التصنيع

المهندس الزراعي الأستاذ حسين عارف

كان العقد السادس من القرن العشرين نقطة تحول هامة في التاريخ الاقتصادي لبلادنا ... فتغير الكيان الإقتصادي للقطر المصري في السنوات العشر الأخيرة — منذ قيام ثورتنا المباركة — تغيراً جذرياً ونشأفيه مجتمع جديد يتسم بالطابع الاشتراكي العربي الذي حل محل النظام الاقطاعي القديم وقبلت فيه مبادىء التخطيط الاقتصادي بوصفها الأداة الفعالة في بحث وتذليل العقبات القادمة في سبيل التقدم الاقتصادي .

الانتاجية الزراعية

عنيت الثورة منذ قيامها بزيادة انتاجية المحاصيل المختلفة ، فبلغ الفرق المئوي لمتوسط محصول الفدان الواحد في عام ١٩٦٢ عن عـــام ١٩٥٢ في المحاصيل المختلفة كالآتي :

القمح + ٤١٪ ، الذرة الشامية الصيفية + ٧١٪ ، الذرة الشامية النيلية + ٩٪ ، الذرة الرفيعة الصيفية + ٢٢٪ ، الذرة الرفيعة النيلية + ١٪ ، الأرز + ٧٨٪ ، الشعير + ٣٠٪ ، القطن + ٢٢٪ ، قصب السكر + ١١٪ .

ولا يزال في مجال العمل متسع لزيادة انتاجية المحاصيل الزراعية في مصر حتى تصل إلى مستوى مايماثلها في بعض البلدان المتقدمة عنا في هذا الشأن ، وليس من العسير تحقيق هذا الهدف أو زيادة غلة الفدان من كل محصول بالنسب الآتية :

● المهندس الزراعي الاستاذ حسين عارف : رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية

(١) نقلا عن « المجلة الزراعية » ، عددي يونيو ويوليو ١٩٦٣ .

القمح بحوالى ٣٦٪ ، الذرة الشامية بحوالى ٦٦٪ ، الأرز بحوالى ٣٣٪ ، القطن بحوالى ٣٧٪ ، البصل ٣٣٪ ، البطاطس بحوالى ٦٢٪ ، الفول بحوالى ٣١٪ ، الشعير بحوالى ٥٨٪ . ولا شك أنه من الممكن زيادة الغلة من المحاصيل الزراعية إذا باعدنا بين وسائل الانتاج الزراعى والأسلوب الزراعى المتبع حالياً وأخضعناه إلى التطور العلمى الجاد وإلى تطبيقاته المختلفة ، مع العمل على خفض تكلفة الوحدة المنتجة برفع الكفاية الانتاجية للقوى العاملة ، وتجميع الأرض ، وتحرير الحيوان من العمل والتوسع فى استخدام المعدات الزراعية الآلية، وغير ذلك من السبل الحديثة فى تنمية الانتاج . وليس أدل على انخفاض انتاج الفرد فى مصر من مقارنته بغيره فى بلاد العالم الأخرى ، فبينما يصل انتاج الفرد من الحبوب فى أمريكا إلى ٥٥٠٠ كيلو جرام فى العام ، وفى أوربا إلى ٨٠٠ كيلو جرام فى العام . لا يتجاوز انتاج الفرد فى مصر من الحبوب ٣٤١ كيلو جرام ، وينقص ذلك بنحو ١٥٠ كيلو جرام عن متوسط انتاج الفرد فى العالم كله حيث يبلغ حوالى ٥٠٠ كيلو جرام ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع كثافة السكان على الأرض المزروعة فى مصر .

ان معركة الانتاج الزراعى التى تخوضها البلاد فى الوقت الحاضر تتطلب جهوداً جبارة فى تطويره والنهوض به . ان الكفاية الانتاجية القصوى هدف متحرك يرتفع وفقا للتقدم العلمى والمقدرة على التطبيق العملى للأساليب الفنية والاستعانة بالارشاد الدائب والتوجيه المستمر فى سبيل الربط بين التطبيق العملى والتقدم العلمى .

لقد كان من نتائج تخلف الانتاج الزراعى عن مسايرة الزيادة السكانية السريعة فى مصر أن ارتفعت وارداتنا من الحبوب اللازمة لسد العجز فى انتاجنا المحلى وكفاية الاستهلاك المتزايد منها ، ويدل ذلك مابلغته قيمة المستورد من الخارج من الأغذية (بما فى ذلك الشاى والبن والتوابل) فى عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ بنحو من ٥٨ مليون جنيه مصرى ، وذلك على ضوء احصاءات وزارة التموين عن السلع التموينية حتى عام ١٩٧٠ ، وتشمل هذه الواردات الحبوب والدقيق والزيت والبقوليات والألبان ومنتجاتها واللحوم ، ومن المنتظر أن ترتفع وارداتنا منها

فى عام ١٩٧٠ حتى تصل إلى ما قيمته ١٣١ مليون جنيه مصرى ، وفى عام ١٩٨٥ إلى ما قيمته ٢٣٥ مليون جنيه .

مشكلة السكان ومستوى المعيشة

يعتبر معدل نمو السكان أحد العوامل الهامة التى ينعكس أثرها على التقدم الإقتصادى فى أى بلد . ومن الظواهر الملحوظة أن عدد السكان يتزايد بسرعة فى كثير من البلدان المختلفة . ولقد تضاعف عدد السكان فى مصر كثيراً خلال الثمانين سنة الأخيرة ، حيث بلغ فى عام ١٩٦٠ نحوا من ٢٦ مليونا بزيادة نسبتها ٤٥٨ ٪ عنه فى عام ١٨٧٧ .

وذلك فى حين أن زيادة الأرض المزروعة والمساحة المحصولية خلال تلك المدة لم تتجاوز ١٢٥ ٪ ، ٢١٨ ٪ على التوالى . ومن المعتاد أن يعمد السكان عند ازدياد كثافتهم إلى استزراع الرقعة المحدودة من الأرض بالمحاصيل التى تمدهم فقط بضروريات حياتهم ، وهى عادة محاصيل ذات قيمة سعرية رخيصة الثمن ، وتخضع انتاجية الأرض فى هذه الحالة إلى قانون — الغلة المتناقصة — حيث يتناقص معدل العامل الإنتاجى الثابت — وهو الأرض — بالنسبة إلى العامل المتغير فى الإنتاج — وهو العمل — ولقد أولت الثورة مشكلة تزايد السكان فى مصر العناية اللازمة واتجهت منذ فجر قيامها إلى التوسع الأفقى فى الزراعة بالعمل على توفير مياه الرى باقامة السد العالى حتى يتسنى توسيع الرقعة الزراعية بنحو ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فدان بخلاف أراضى الحياض المنظور تحويلها إلى رى مستديم ، وتقدر مساحتها الاجمالية بحوالى ٧٠٠٫٠٠٠ فدان . وسوف يترتب على ذلك أن تصل مساحة الأراضى المزروعة إلى نحو من ٧٫٥ مليون فدان قبل عام ١٩٨٠ ، كما تصل المساحة المحصولية إلى نحو من ١٠٫٣ مليون فدان . وفضلا عن ذلك فلقد أخذت الدولة بسياسة التوسع الزراعى الرأسى ، فاتجه البحث إلى دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية فى مصر وتنويعها على أساس وفائها باحتياجات البلاد لامكان الاستغناء عما تستورده من المنتجات الزراعية من الخارج — من ناحية — وتحقيق أهداف سياسة تصديرية ثابتة لمحاصيلنا التى تلقى رواجا فى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى . علاوة على افساح المجال أمام الصناعات الزراعية فى البلاد لكى تنهض

وذلك إلى جانب الأحتفاظ بالقطن كمحصول رئيسى للبلاد ، وتهدف هذه الخطة إلى تدعيم اقتصادنا القومى على أسس سليمة بما يؤثر على ميزاننا التجارى تأثيراً إيجابيا تصاعديا على الدوام ، فضلا عن تحسين مستوى التغذية لشعبنا ورفع مستوى معيشته .

التنمية الزراعية

يعتبر التوسع الرراعى الأفقى أهم دعامة فى برنامج التنمية الإقتصاديةوهو بهذا يتطلب قدراً متكافئا من التوسع الرأسى للاحتفاظ بالتوازن الإقتصادى داخل القطاع الزراعى . وفضلا عن ذلك فإن التنمية الزراعية تتطلب تنمية متوازية فى جميع القطاعات الأخرى كالتنمية الصناعية والتنمية التجارية والتنمية التعدينية . الخ وذلك لرعاية التوازن الضرورى فى مختلف قطاعات البنيان الإقتصادى المتعددة . . كما يجب العمل على عدم وقوف عوامل التنمية (الأفقية والرأسية) فى القطاع الزراعى عند حد التوسع فى استغلال الموارد الزراعية البحتة وهى الموارد التى يقوم الزراع بانتاجها وإستخدامها ، حتى لايضيق مجال تفاعلها وحتى لاتخضع الانتاجية الزراعية بالتالى إلى قانون تناقص الغلة وإرتفاع تكلفة الانتاج . . ولقد اعتمدت الثورة الزراعية خلال القرن الماضى اعتماداً كبيراً على الإفادة من طاقات وموارد جديدة — هى وليدة تطور العلوم والتكنولوجيا الزراعية ، وأصبح انتاج قدر هام من هذه المواد يتم خارج القطاع الزراعى بواسطة الأيدى الصناعية المتخصصة ، فى حين يتم إنتاج القدر الباقى منها داخل القطاع الزراعى ذاته بواسطة الزراع المنتجين أنفسهم . وليس أول على ذلك من أطراد التوسع فى استخدام المخصبات الكيميائية والمبيدات الحشرية والفطرية والسلالات النباتية والحيوانية المحسنة والآلات الزراعية على اختلاف أنواعها . وخلاف ذلك من الموارد الجديدة لمستلزمات الانتاج التى مكنت للثورة الإنتاجية الزراعية أن تنجح فى تحقيق أهدافها .

ونخلص مما تقدم إلى القول بوجود ارتباط وثيق بين الحجم النسبى للأقتصاد الزراعى وبين مستوى الدخل القومى والفردى ، فكلما ارتفع حجم الأقتصاد الزراعى بالنسبة للأقتصاد القومى — ممثلا فى ارتفاع نسبة السكان المشتغلين

بالزراعة إلى مجموع السكان ، كلما انخفض مستوى الدخل القومى والفردى . . وعلى العكس من ذلك فإن مستوى الدخل بنوعيه (القومى والفردى) يرتفع كلما انخفض الحجم النسبى للاقتصاد الزراعى ، وتفسر هذه الظاهرة الاقتصادية الحقيقة التالية . فاذا كانت نسبة العاملين فى القطاع الزراعى تبلغ ٧٥ ٪ من جملة السكان فمعنى ذلك أن كل ثلاث أسر ريفية تنتج قدراً من المواد الغذائية يكفى حاجتها وحاجة أسرة واحدة من سكان المدن الذين لايعملون بالزراعة — وفى مثل هذه الأحوال يتعذر رفع الدخل بنوعيه أو رفع مستوى المعيشة — بسبب ارتباط بنسبة عالية من الموارد القومية بانتاج الغذاء ولا تتبقى من هذه المواد سوى نسبة ضئيلة لانتاج السلع والخدمات غير الزراعية والمؤثرة على مستوى المعيشة — وبعبارة أخرى فان انتاج الضروريات المعيشية التى قد تصل إلى حد الكفاف فى بعض البلدان — يكاد أن يستنفد الجهد الاقتصادى للسكان ولا يتبقى من هذا الجهد سوى القدر القليل لانتاج السلع الكمالية التى تلى الغذاء فى الأهمية وهى السلع المؤثرة على الدخل . ويستتبع الظاهرة الاقتصادية السابقة أن ارتفاع انتاجية الأسرة الريفية الواحدة من المواد الغذائية إلى الحد الذى يكفى حاجتها وحاجة ثلاث أو أربع أسر أخرى من أهل المدن يؤدى حينئذ فقط إلى رفع مستوى الدخل وإلى تنوع إنتاج واستهلاك السلع غير الغذائية إلى المستوى الذى تتمتع به البلدان المتقدمة إقتصاديا .

وتضرب الولايات المتحدة أوضح الأمثلة لهذا المستوى فى العالم — إذا تنتج الأسرة الريفية فيها من الأغذية — بما فى ذلك الأغذية الوقائية ذات القيمة العالية ما يكفى حاجتها وحاجة سبع أسر أخرى من سكان المدن العاملة فى انتاج السلع والخدمات غير الزراعية والمؤثرة على الدخل الأمريكى — لذلك فإن العمل على إنتاج فائض غذائى عن حاجة السكان الريفيين ضرورة هامة فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، تلك البلدان التى تعمد إلى التصنيع لتنمية مواردها القومية حتى تسد حاجة سكان المدن والعاملين بالصناعة والذين يزداد عددهم عاماً بعد آخر ، ويرتفع مستوى معيشتهم « تلقائيا » .

خطة التنمية الاقتصادية فى القطاع الزراعى

إن الباحث المدقق عندما يستعرض خطة التنمية الإقتصادية فى قطاع الزراعة يمكنه أن يحدد أهدافها من الحقائق الآتية :

(أولا) بلغت جملة الاستثمارات فى خطة التوسع الأفقى فى الخمس سنوات الحالية والتى تنتهى فى عام ١٩٦٥ مبلغ ٢٣٢,١ مليون جنيه — وتهدف هذه الخطة إلى استصلاح حوالى ٩٠٠ ألف فدان زيادة على الرقعة المزروعة .

(ثانيا) بلغت جملة الاستثمارات فى خطة التوسع الرأسى فى الخمس سنوات الحالية التى تنتهى فى عام ١٩٦٥ مبلغ ١٥٩,٩ مليون جنيه — وذلك لتحسين وسائل الرى والصرف ، وانتقاء البذور ، وإستخدام الآلات بطريقة تعاونية ، وزيادة استخدام السماد بعد تخفيض أسعاره ، وميكنة الزراعة ، ومما لا شك فيه أن كل هذه المشروعات سوف تؤدى إلى زيادة انتاجية الأراضى التى يملكها صغار الملاك والذين هم غير قادرين على خدمة زراعاتهم الخدمة الجيدة لضيق ذات يدهم وإن قيام الدولة بالعبء الأكبر فى هذا الاستثمار لهو تحقيق لأسمى سبل الاشتراكية فى رفع مستوى صغار ملاك الأراضى .

ومما تقدم يلاحظ أن رفع متوسط دخل سكان الريف عن طريق التوسع بنوعيه (أفقياً ورأسياً) وتمليك الأرض لغير المالكين منهم — كل ذلك سيجعلهم يسعون إلى زيادة دخولهم بطرق أخرى غير طرق الزراعة فى الحقل ، وذلك باستثمار فائض دخولهم فى الثروة الحيوانية ، وسوف تساعدهم على ذلك المؤسسات العامة التعاونية التى تنشئها الدولة وتدعمها . كما يمكننا أن نضيف إلى الحقائق السابقة حقيقة هامة وهى أن عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة ويمثلون حوالى ٥٤,٣٪ من جملة المشتغلين فى الدولة ، يمكن — بعد تطبيق خطة التنمية الزراعية — أن يزيد متوسط دخولهم حتى نهاية عام ١٩٦٥ بحوالى ١٠٪

خطة التنمية فى قطاع الصناعة

وكما سبق القول عن قطاع الزراعة يمكن أن نستعرض أثر خطة التنمية فى قطاع الصناعة على المواطنين فى هذا البلد . فالصناعة فى بلد نام كبلدنا تعتبر أساس خطة التنمية ودعامتها لذلك فمن الطبيعى أن تنال أوفر نصيب من الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى التى بدأت عام ١٩٦٠ وتنتهى بعام ١٩٦٥ . فقد بلغت جملة الاستثمارات فى قطاع الصناعة ٥٧٨,٧ مليون جنيه — وهذه المبالغ تمثل

حوالى ٣٣,٧ ٪ من استثمارات الخطة كاملة . وتساهم الصناعة فى زيادة الانتاج بنسبة تقرب من ٦٧ ٪ ، كما تعمل على زيادة الدخل القومى بنسبة ٥٢ ٪ ، ومن هذه الزيادة فى كل من الانتاج والدخل القومى يتضح ماسوف يعود بالفائدة على محدودى الدخل فى البلاد ، وذلك لأن الدولة تعمل جاهدة للاهتمام بالصناعات التى تنتج ضرورات المعيشة لأبناء الشعب .

ونتيجة لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية فانه سوف تزيد نسبة عدد المشتغلين فى قطاع الصناعة من ١٠,٦ ٪ إلى ١٢,١ ٪ من جملة المشتغلين — ويقدر كذلك أن يرتفع دخل المشتغل فى هذا القطاع فى المتوسط بما يقرب من ٥٠ ٪ عما هو عليه الآن . فاذا أضيف ذلك إلى سياسة الدولة فى تحديد أسعار المنتجات الصناعية لمنع الاستغلال والعمل على نشر الانتاج التعاونى الذى يؤدى إلى تقليل الوسطاء وخفض الاسعار — كان كل ذلك مساعدا على رفع مستوى معيشة محدودى الدخل بنسبة أكبر .

ولما كانت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت أكبر المكاسب للعمال بحيث يعتبر العامل شريكا فى العمل والارباح العائدة منه ، هذا فوق تشجيع العمال على المساهمة فى رؤوس أموال المؤسسات التى يعملون بها ، فان خطة التنمية الاقتصادية فى جميع القطاعات تعتبر أساسا مكملا لهذه المكاسب .

العلاقة بين القطاعين الزراعى والصناعى

ليست العلاقة بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الأخرى فى ميدان الاقتصاد القومى وخاصة قطاع الصناعة مجرد تبادل للمنتجات فقط ، بل هى علاقة متوالية يلعب فيها القطاع الزراعى دورا حاسما بتوفير الفائض الغذائى الذى يحدد امكانيات نمو القطاع الآخر — وهنا تتضح حقيقة العلاقة الاقتصادية بين القطاعين فى مجال مطرد النمو تقل فيه بالتدريج نسبة المشتغلين بالزراعة من السكان بينما يزداد مقدار انتاجهم من الأغذية التى تكفى حاجتهم وحاجة سكان المدن المتزايدين والعاملين فى الصناعة وغيرها .

ولا ينافى صحة العلاقة المادية بين قطاع الاقتصاد القومى أن يكون فائض

القطاع الزراعى محصولا غير غذائى كما هو الحال فى القطر المصرى أو أن يكون الفائض انتاجا صناعيا كما هو الحال فى انجلترا — فى كلا الحالين — يتطلب الأمر تصدير جزء من الفائض واستيراد قدر من الاغذية لاستكمال المكون الغذائى للدولة بالمعدل المرسوم لها .

وإذا كان دور الاقتصاد الزراعى حاسما فى تحديد امكانيات التنمية الصناعية بتوفير الطاقة الاضافية اللازمة لبذل الجهد البشرى الاضافى الذى تتطلبه الصناعة أو بتوفير الغذاء اللازم للعاملين الصناعيين (وهو عنصر هام فى التنمية ولا يقل شأنا عن ضرورة توفر الخامات والوقود والمعدات اللازمة للتصنيع) فان أهمية الاقتصاد الزراعى تزداد خطراً بنوع الغذاء الذى تقوم الزراعة بتوفيره حيث تتأثر كفاية العامل وخاصة فى الصناعة بما يحتويه غذاؤه من أطعمه واقية كاللحوم والبيض والفاكهة وهى أغذية يرتبط انتاجها بالانتاجية الزراعية ذاتها ، إذ أن انتاج الوحدة الحرارية من هذه الأغذية يتطلب فى المتوسط نحوا من ٥ — ٧ أمثال مقدار الموارد اللازمة لانتاج وحدة غذائية حرارية مماثلة للأطعمة غير الواقية كالحبوب والمحاصيل الدرنية .

وبغض النظر عن الفائض الغذائى كأحد العناصر المحددة للصناعة فإن بعض خامات الإنتاج الزراعى يستلزم تعرضها لمعاملات مختلفة من التحويل والتصنيع لإعدادها للاستهلاك مما يتطلب توجيه شطر هام من النشاط الصناعى لتصنيع بعض هذه الخامات غير الغذائية إلى منتجات كسائية واستهلاكية شتى، ومعنى ذلك أن كل زيادة فى النشاط الاقتصادى العام تؤدى إلى زيادة مماثلة فى تصنيع الخامات الزراعية نتيجة لخضوع هذه الخامات لمعاملات مختلفة من التحويل والتصنيع لكى تصبح صالحة للاستهلاك البشرى أو الحيوانى .

وإذا أمكن اعتبار الفائض الغذائى تمويلا عينيا محلياً للنمو الصناعى فإن فائض الزراعة برسم التصدير يكون بهذا الوصف تمويلا عينيا للواردات اللازمة للنمو الصناعى . إن ظروفنا المعاصرة تحتم على القطاع الصناعى التوسع فى إنتاج الموارد اللازمة لتكثيف وتنمية الانتاج الزراعى كالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية

والفطرية والآلات الزراعية ، ومواد الوقود حتى يسهم الانتاج الصناعى بصورة مباشرة وحاسمة فى زيادة الانتاج الزراعى بالصورة التى تسمح بدورها فى تنمية الانتاج الصناعى فى كافة مجالاته .

إن الأخذ بالوسائل الحديثة فى الزراعة هو أحد الطرق السريعة نسبياً لزيادة موارد الدخل القومى ، وذلك بالاضافة بطبيعة الأمر إلى العناية بتنمية أعمال التعدين والتصنيع حتى يتسنى زيادة القدر الفائض من الأغذية .

وإذا كانت الصناعة تقوم بمد القطاع الزراعى بحاجته من الآلات والمعدات والمخصبات والمبيدات فإنها تعمل بذلك على زيادة الانتاج الزراعى — والعكس صحيح فإن الزراعة تمد القطاع الصناعى بكثير من الخامات النباتية والحيوانات كمواد أولية وتعمل بالتالى على زيادة الانتاج الصناعى — وهكذا فإن العلاقة على هذه الصورة بين الزراعة والصناعة هى علاقة تفاعل متضاعف لا علاقة تنافس .

ولا ريب أن النمو المتوازن لمختلف الأنشطة الاقتصادية هدف مرغوب فيه اجتماعياً وهو اعتبار يضمن التوافق بين معدلات النمو فى جميع الأنشطة دون أن يتخلف أحدها عن الآخر بحالة تعيق الأنشطة الأخرى — ولا يمكن مثلا تحقيق التنمية فى القطاع الزراعى والاستفادة من مستحدثات العلم فى فن الانتاج الآلى ما لم يتم التخلص أولا من الفائض الزراعى الذى يمثل البطالة المقنعة وذلك عن طريق التوسع المطرد فى التصنيع — كذلك لا يمكن تحقيق التنمية فى قطاع الصناعة ما لم نطمئن إلى زيادة الانتاج الزراعى بما يكفل إعالة الاعداد المتزايدة من القوى العاملة فى هذا القطاع — كذلك لا يمكن التقدم فى عملية التنمية الزراعية والصناعية ما لم تتوافر خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات وغيرها من الصناعات الأساسية .

وتعتبر الصناعات التحويلية التى تقوم بتحويل الخامات الزراعية والحيوانية إلى سلع صناعية ذات طابع استهلاكى هى أولى الصناعات بالرعاية فى البلاد الزراعية الناشئة المكتظة بالسكان إذ تؤدى إلى رفع قيمتها الفعلية بتحويلها إلى منتجات أكبر قيمة ، وعلى ذلك يجب أن يتضمن التخطيط العام لهذه الصناعات الاعتبارات التالية :

(١) الزيادة السنوية فى الانتاج المادى بما لايقل عن المعدل السنوى لنمو السكان وذلك بتدبير الزيادة فى المدخرات والاستثمارات اللازمة لذلك — علماً بأن كل زيادة فى السكان بواقع ١ ٪ تتطلب زيادة فى الادخار والاستثمار بحوالى ٣ ٪ من الدخل القومى وتعتبر هذه الزيادة هى مايتطلبه الموقف لمجرد المحافظة على مستوى المعيشة على حاله وقدبلغت إجمالى قيمة الاستثمارات فى السنوات الخمس الحالية فى الخطة الخمسية الأولى ١٦٩٧ مليون جنيه بمتوسط قدره ٣٣٩ مليون جنيه سنوياً فإذا كانت تقديرات الدخل القومى ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ ١٢٨٩ مليون جنيه ، فإن هذا المبلغ السنوى المخصص للاستثمار يمثل نحواً من ٢٦ ٪ من الدخل القومى ونجد بهذا أن النسبة تواجه الزيادة المتوقعة فى السكان كما تعمل على رفع مستوى المعيشة .

(٢) تخصيص ما يفيض عن هذه النسبة لزيادة الانتاج من السلع والخدمات مع مراعاة إتجاه المستهلكين مع كل تغير ، ومراعاة احتياجات الخطة من الأفراد العاملين والفنيين المدربين لتنفيذها من ناحية أخرى ـ ويعد هذا التدريب الفنى والمهنى طويل المدى نوعا (الاستثمار الانسانى) الذى لاغنى عنه فى تنفيذ أية خطة للتنمية .

(٣) ضرورة تحقيق العماله الكاملة كما ونوعا وذلك بزيادة الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية للأفراد العاملين فى مختلف الوحدات الانتاجية عن طريق التطوير الدائم للقدرات الفنية والانتاجية والادارية .

ولقد ورد فى الميثاق (أن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قوة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبواباً واسعة للعمالة) .

ولقد شمل إطار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية الارتفاع بالدخل السنوى من ١٢٨٢ مليون جنيه فى بداية الخطة إلى ١٧٩٥ مليون جنيه فى نهايتها أى بزيادة قدرها ٥١٣ مليون جنيه تعادل ٤٠ ٪ من اجمالى الداخل فى سنة الأساس وهى عام ١٩٦٠ — على أن يتحقق من ذلك ٢٦٦ مليون جنيه زيادة من قطاع الصناعة

والكهرباء والتشييد ، ١١٢ مليون جنيه زيادة فى قطاع الزراعة ، ١٣٥ مليون جنيه زيادة فى قطاع الخدمات — وعلى أن يوجه الدخل الاضافى المتولد وقدره ٥١٣ مليون جنيه إلى أغراض الاستهلاك الاضافى بواقع ٢١٠ مليون جنية وإلى أغراض الادخار والاستثمار الاضافى بواقع ٣٠٣ مليون جنيه .

ونجد من تقديرات الخطة أن اجمالى قيمة الانتاج لجميع الصناعات التحويلية سوف ترتفع من ٩٠٤ مليون جنيه فى عام (١٩٥٩ — ١٩٦٠) إلى ١٥١٣ مليون جنيه فى عام (١٩٦٤ — ١٩٦٥) ونجد أن الصناعات الغذائية (بما فى ذلك المشروبات والتبغ) تكون شطراً هاما فى هذه الصناعات وأن قيمة انتاجها سوف يرتفع من ٤٨٦ مليون جنيه فى عام (١٩٥٩ — ١٩٦٠) إلى ٦٣٩ مليون جنيه فى عام (١٩٦٤ — ١٩٦٥) .

وقد ورد فى الميثاق (والصناعات الغذائية ... فى ضمن الصناعات الاستهلاكية تقدر أكثر من أى سبيل آخر على تدعيم اقتصاديات الريف كذلك فإن فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها ....) .

وكذلك ورد فى الميثاق (هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة) .

إن زيادة كثافة السكان على الأراضى الزراعية التى استهدفت الامتداد الأفقى فى الزراعة ثم الامتداد الرأسى فيها عن طريق رفع انتاجية الأرض كما استهدفت تنفيذ مشاريع الرى الكبرى وفى مقدمتها السد العالى كل هذا يتطلب التحكم فى الانتاج الزراعى وإعادة النظر فى استزراع الأرض بالحاصلات المختلفة — ولا شك أن أفضل سياسة زراعية تتبع فى الوقت الحاضر هى السياسة التى تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من حاصلات التصدير ذات القيمة النقدية المرتفعة والتى يكثر عليها الطلب فى الأسواق الخارجية — كذلك يجب أن تشمل هذه السياسة إكثار المحاصيل التى يمكن تصنيعها محليا لسد حاجة الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض للخارج — كذلك يجب التوسع فى ميكنة الأراضى الزراعية وتحرير الحيوان من العمل والتوسع فى تربية ماشية اللبن واللحم والاستفادة من المخلفات الزراعية .

ونتناول فيما يلى حالة الصناعات التحويلية الرئيسيـــة التى تعتمد أساسا على الخامات الزراعية :

(أولا) صناعة غزل ونسج القطن :

وهى صناعة تحتل مكان الصدارة بين الصناعات التحويلية الكبرى فى مصر إذ تعتمد على محصولها الرئيسى الذى يقوم عليه بنيانها الاقتصادى وليس من شك أن ما أحرزته صناعة الغزل والنسيج بمفهومها الحديث من تقدم المستوى الانتاجى يرجع إلى السياسة الحكيمة التى انتهجتها الدولة فى هذا الشأن وإلى التخطيط العلمى الذى وضع لها فى برامج التنمية الصناعية .

ولما كان الاستهلاك العالمى فى صناعة الغزل والنسيج — يبلغ حالياً نحواً من ٦٩ مليون بالة يمثل منها القطن حوالى ٤٨ مليون بالة فإنه يمكن القول بأن الصناعة النسجية عامة، والقطنية منها خاصة، تكون حجر الزاوية فى الاقتصاد العالمى — فهى تمثل فى النطاق العالمى مركزاً مرموقا تستطيع الدول عن سبيله تنمية دخلها القومى ورفع مستوى معيشة أفرادها وخاصة فى البلاد التى يميل فيها معدل السكان نحو الزيادة .

ولقد بدأت هذه الصناعة الناشئة فى مصر فى عام ١٩١١ بالمفهوم اليدوى ولم يعرف المفهوم الانتاجى إلا فى عام ١٩٢٧ الذى يعتبر البداية الحقيقية للصناعة النسجية فيها ، فأنشئت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . وكان تأسيس هذه الشركة أول قذيفة وطنية تطلقها البلاد فى سبيل التصنيع المحلى لمحصولها الرئيسى بعد أن ظل طول مدة الاحتلال نهباً للصناعة الانجليزية — وكانت هذه الشركة بحق نموذجا صادقا للمصانع الأهلية والمعهد الأول الذى تنبعث منه الخبرة العملية والعلمية فى صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز .

ثم تتابع إنشاء شركات مختلفة للغزل والنسيج لمواجهة الطلب المتزايد على المنسوجات ولكنها تعرضت لعدة مشاكل نتيجة للتوسع الانتاجى الذى لم يعتمد على أساس من التخطيط الحديث من حيث الآلات ومدى صلاحية إستعمالها

اقتصاديا ومدى طاقتها الانتاجية ومنافذ توزيع منتجاتها وأثره على الاسعار والعمالة فضلا عن نقص الكفاية الانتاجية .

ومنذ عام ١٩٥٢ أخذت الثورة فى علاج هذه المشكلات وعملت على استيراد أحدث الآلات والمعدات وتطوير الآلات القديمة ورفع مستوى الكفاية الفنية فى القائمين بها . وفى عام ١٩٥٦ أنشأت حكومة الثورة (وزارة الصناعة) وأوكلت للقائمين عليها مهمة النهوض بالصناعات المختلفة ، وقامت هذه الوزارة بوضع برنامج السنوات الخمس للصناعة وتضمنت هذة الخطة مشروعات عديدة فى قطاع الغزل والنسيج تقوم بتصنيع أكبر قدر اقتصادى متاح من الأقطان المصرية للحد من بيع الأقطان خاماً للخارج من ناحية ولتصنيعها غزلا ونسجا من ناحية أخرى لمواجهة احتياجات البلاد من المنتجات القطنية وتصدير الفائض منها للخارج ، ولقد روعى فى الخطة نشر هذه الصناعات فى مختلف المحافظات لتحويلها إلى مراكز صناعية يزيد معها حجم العمالة بتشغيل عدد كبير من العمال ورفع مستواهم ماديا واجتماعيا .

ولقد بلغت جملة القطن المصنع فى عام (١٩٥١ — ١٩٥٢) حوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ قنطار مترى بواقع ٢٠ ٪ من جملة المحصول (الذى بلغ حوالى ٦,٦٠٠,٠٠٠ قنطار مترى وارتفع هذا المقدار فى عام (١٩٦١ — ١٩٦٢) إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠ قنطار مترى بواقع ٤١ ٪ من جملة المحصول (الذى بلغ ٦,٧١٣,٠٠٠ قنطار مترى) وبزيادة قدرها ٢١٥ ٪ عن عام ١٩٥٢ .

كذلك بلغت قيمة هذا الانتاج فى عام (١٩٥١-١٩٥٢) نحوا من ٨٤,٦٤٣,٠٠٠ جنيه مصرى أى بواقع ٣١,٨ ٪ من جملة إنتاج الصناعات التحويلية (التى بلغت قيمتها ٣٦٥,٩٩٨,٠٠٠ جنيه مصرى) وإرتفعت قيمة الإنتاج فى عام (١٩٦١ — ١٩٦٢) إلى حوالى ٢٥٨,٤٣٤,٠٠٠ جنيه مصرى أى بواقع ٤٣,٢ ٪ من جملة انتاج الصناعات التحويلية التى بلغت قيمتها ٥٩٨,٢٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفضلا عن ذلك فلقد بلغ إنتاج الغزل فى عام ١٩٥٢ نحوا من ٥٥,٧٠٠ طن إرتفع فى عام ١٩٦١ إلى ١١١,٠٠٠٠ طن أى بواقع ٢٠٠ ٪ تقريبا — كما إرتفع النسيج من ٤١,٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٢ إلى ٧٣,٠٠٠ طن عام ١٩٦١ أى بواقع ١٧٨ ٪ تقريباً .

وبذلك أصبحت السوق المحلية تستوعب كل احتياجاتها من الأقمشة القطنية من الانتاج المحلى وبلغت جملة الأقمشة القطنية المستهلكة محليا فى عام ١٩٦١ حوالى ٥٩٤ مليون متر مربع يبلغ ثمنها الاجمالى ٧٣ مليون جنيه مصرى ، كذلك إرتفعت صادرات المنسوجات القطنية من ٤٩٥ طن فى عام ١٩٥٢ إلى ١٢,٥٥٤ طن فى عام ١٩٦٠ ، كما إرتفعت صادرات الغزل من ٦,٦٢٨ طن فى عام ١٩٥٢ إلى ١٩,٩٤٨ طن فى عام ١٩٦٠ .

وبزيادة حجم الإنتاج عاما بعد عام زاد حجم القوة العاملة وزادت قيمة أجورها فارتفع عدد العاملين فى صناعات الغزل والنسيج بالقطاعين العام والخاص من حوالى ١٢٠,٠٠٠ عامل فى عام ١٩٥٢ بلغت جملة أجورهم حوالى ١٢ مليون جنيه إلى حوالى ٢٠٠,٠٠٠ عامل فى عام ١٩٦١ بلغت جملة أجورهم ٣٢ مليون جنيه — وبلغ عدد عمال القطاع العام وحده فى عام ١٩٦١ نحوا من ١١٨,٠٠٠ عامل تقاضوا أجورا بلغت ٢٠,٦٠٠,٠٠٠ جنيه .

(ثانيا) صناعة قصب السكر :

تعتبر صناعة السكر من أقدم الصناعات وأكبرها فى القطر المصرى — وتتمتع البلاد بخبرة واسعة فى هذا المجال اكتسبتها بالمران مدة تزيد عن قرن ونصف من الزمان، الأمر الذى هيأها أيدى فنية ممتازة تسمح بسهولة بالتوسع فى زراعة وتصنيع قصب السكر وهى بهذا الوصف صناعة قومية رابحة يجب تشجيعها وتدعيمها والتوسع فيها، خاصة وأن القطر المصرى يتمتع بموقع جغرافى ممتاز يساعد على تطوير صناعته ليصبح سلعة تصديرية هامة إلى بلدان الشرق الأوسط والبلاد الأفريقية الناشئة التى تخلصت فى السنين الأخيرة من النير الأجنبى والتى أخذت بأسباب التقدم لرفع مستوى شعوبها .

وتدل الاحصائيات الدولية على أن إنتاج سكر القصب فى العالم لايساير الزيادة السنوية فى سكانه إذ بلغت الزيادة السكانية بين عامى ١٩٥١ و١٩٦١ حوالى ١٨٪ فى حين أن الزيادة فى إنتاج السكر لم تتجاوز ٧٪ — وهو بهذا الوضع مادة لها فى حاضرها مايدل على مستقبلها الخطير .

وليست مصر بطبيعة بيئتها من أصلح المناطق لإنتاج قصب السكر الذى يعتبر صلا من حاصلات المناطق الحارة — ولكن زراعته تتمتع بمركز مناسب بين البلدان التى تتوفر فيها العوامل المواتية لتكاثره كجزائر هاواى وجاوة (التى لا تختلف فيها درجة الحرارة بين الصيف والشتاء إلا بقدر بسيط يسمح للقصب أن يصل نموه إلى أقصى إنتاجه) . ويدل الجدول الآتى على أن مصر تحتل مركزا من مراكز الصدارة فى زراعة القصب وإرتفاع إنتاجه وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار فترة النمو فى البلاد التى تزيد فيها عن ١٢ شهرا — فإن محصول الفدان فى هاواى فى خلال المدة التى يستغرقها محصول القصب فى مصر يصبح ٣٨,٤ طنا للفدان كما يصبح لجاوة خلال الفترة المنحصرة ما بين عامى ١٩٥٤—١٩٣٨ مقدارا قدره ٣٨,٣ طنا ولجاوة فى عام ١٩٥١ حوالى ٢٥ طنا علما بأن محصول الفدان فى مصر العليا فى موسم ١٩٦٠/١٩٦١ بلغ ٤٢,٩ طنا .

البلد	العام	متوسط محصول الفدان	فترة نمو القصب
هاواى	١٩٥١	٧٠,٥ طن	٢٢ شهر
جاوة	٣٤—١٩٣٨	٥٧,٥ »	١٨ »
جاوة	١٩٥١	٤٧,٥ »	١٨ »
استراليا	١٩٥١	٢٧,٠ »	١٢ »
جنوب أفريقيا	١٩٥١	٢٤,١ »	١٢ »
فلوريدا (الولايات المتحدة)	١٩٥١	٢٩,٠ »	١٢ »
كوبا	١٩٥٠	١٥,٠ »	١٢ »
لويزيانا (الولايات المتحدة)	١٩٥١	١٨,١ »	١٢ »
الهند	١٩٥١	١٢,٧ »	١٢ »
مصر	٥٢—١٩٥٣	٣٨,٣ »	١٢ »

وأسيوط وبها يقع مصنع أبوقرقاص - ويعتبر قصب السكر من أهم محاصيل منطقة مصر العليا حيث يغل الفدان دخلا يعادل ضعف دخل المحاصيل الأخرى مما يجعل التوسع فى زراعته هو السبيل الزراعى الوحيد لرفع مستوى الدخل الزراعى فى تلك المنطقة — وذلك تأسيسا على التخطيط الإقتصادى السليم الذى يدعو إلى التوسع فى استزراع الحاصلات ذات الإمكانيات الإنتاجية الصالحة للتصدير بعد تحديد تكلفتها الصناعة .

ويبين الجدول الآتى المساحات الموردة للقصب وكمياته ومتوسط محصول الفدان وكميات السكر الناتجة وعدد جوالات السكر فى الفدان فى مناطق أبو قرقاص ونجع حمادى وأرمنت وكوم امبو — وذلك عن موسم ١٩٦٠/١٩٦١ .

البيان	الوحدة	أبوقرقاص	نجع حمادى	أرمنت	كوم امبو	الاجمالى
المساحات الموردة	فدان	١٢٣٩٥	٣٠٠٤٢	٢٠٨٠٥	٢١٨٩٨	٨٥١٤٠
كميات القصب الموردة (قائم)	طن	٤٠٧٨٤٨	١٢٦٠٠٠٧	٩٢١٩٦٠	٩٤١٧٦٦	٣٥٣١٥٨١
متوسط محصول الفدان (قائم)	طن	٣٢,٩	٤١,٤	٤٤	٤٢,٩	٤١,٣
			٤٢,٩ مصر العليا			
كميات السكر الناتجة	طن	٤٣٠٠٥	١٣٣٤٦٤	٩٤٠٦٤	٩٢٤٩٥	٣٦٢٣٠٢٨
جوالات سكر فى الفدان (جوال = ١٠٠ كيلو)		٣٤,٧	٤٤٠	٤٥,٢	٤٢,٢	٤٢,٦
			٤٣,٩ مصر العليا			

كبيرة وموردا ماليا هاما للبلاد وإرتباطها الشديد بدخل جمهرة الزراع فى محافظتى قنا وأسوان ولقد عملت على تجديد معدات المصانع القديمة وتوسيع مصانع نجع حمادى وأرمنت وكوم امبو والحوامدية وإنشاء شركة جديدة لصناعة السكر ولب الورق تشرف حاليا على إقامة أربع مصانع جديدة بأدفو وقوص والبلينا ودشنا افتتح الأول منها فى يناير من عام ١٩٦٢ .

ولقد تضاعف إنتاج السكر فى مصر خلال العشر سنوات الأخيرة فبلغ فى عام ١٩٦١ حوالى ٣٦٣,٠٠٠ طن بعد أن كان لا يتجاوز ١٨٨,٠٠٠ طنا فى عام ١٩٥٢ .

ويعتبر قصب السكر فى مصر المحصول الزراعى الأول الذى يحقق أكبر حصيلة نقدية من الفدان التى تتراوح مابين ٦٠٠ — ٧٥٠ جنيه مصرى — وهو بهذا الوضع أفضل محصول زراعى للتحول الصناعى وللعمالة . ويبين الجدول فى الصفحة التالية ناتجات الفدان الواحد من القصب والسكر والمولاس وشمع القصب والكحول ولب الورق والخشب الحبيبى .

هذا وتهدف الخطة الصناعية المقررة لانتاج السكر إلى زيادة إنتاجه محلياً حتى يبلغ إنتاجه فى عام (١٩٦٨ — ١٩٦٩) إلى ٩٢٥,٠٠٠ طن ولسوف تنيح هذه الخطة بعد استكمالها فائضاً من السكر يبلغ حوالى ٣٠٠ ألف طن فى حوالى عام ١٩٧٠ يمكن للبلاد تصديره للخارج .

كذلك عنيت الخطة الصناعية بالاستفادة من مصاص القصب بعد عصره فى صناعة الخشب الحبيبى ولب الورق وورق الجرائد بدلا من استعماله حالياً كوقود ، إذ أن كمياته تزيد حالياً عن حاجة المصانع مما دفع مصانع السكر إلى حرقه دون مراعاة لاقتصادياته ، ويؤدى استبداله بخامة محلية أخرى وهى المازوت لأن يكون خامة جيدة لهذه الصناعات الجديدة خاصة وأن مصر خالية من الغابات فضلا عن أنه يمتاز عن قش الأرز من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

ولقد إزداد استهلاك الورق بمختلف أنواعه فيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٦٠ من ٩٤ ألف طن إلى ١٥٦ ألف طن ينتج منها حالياً بمصر حوالى ٥٤ ألف طن ويتكون القدر الباقى الذى يستورد من الخارج من ٣٥ ألف طن من الجرائد

منتجات قصب السكر من الفدان الواحد

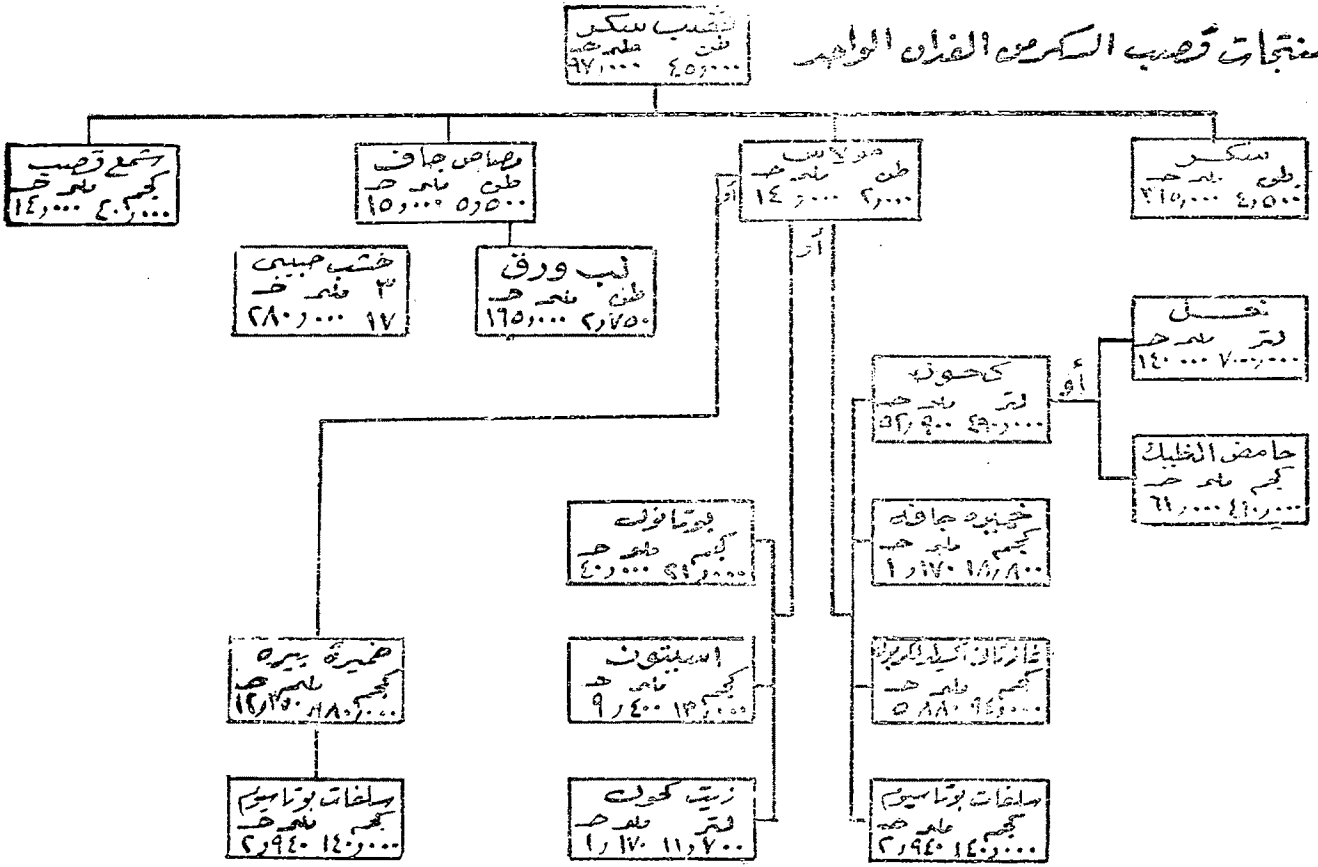

والمحلات ارتفعت إلى ٦٠ ألف طن عام ١٩٦١ و ٢٩ ألف طن لب ورق قيمتها الاجمالية ١٠ مليون جنيه . وكانت مصانع الورق المحلية تعتمد أساساً على الورق الدشت كخامة رئيسية ولم تتجه هذه المصانع إلى إنتاج أنواع جديدة من الورق لسد حاجة البلاد بدلا من التنافس فى مجال ضيق فى بعض أنواع محدودة — كما أنها لم تستفد من التطورات الحديثة التى طرأت على هذه الصناعة والتى جعلت فى الإمكان إنتاج أنواع كثيرة من الورق من خامات أخرى غير الأخشاب وهى الخامة التقليدية لصناعة الورق مثل مخلفات الزراعة وأهمها محلياً مصاص القصب .

ولما كان صنع لب الورق أو الأخشاب الصناعية من المصاص يستلزم فصل حوالى ٣٥ ٪ من وزنه بين ناعم وألياف قصيرة فلسوف تستمر مصانع السكر فى حرق هذه الكمية كوقود مضافاً إليها الكمية اللازمة من المازوت فى حدود ١,٦ طن مازوت (لكل ١٠٠ طن من القصب) مع إضافة ٣,٥ طن مصاص ناعم جاف — وهو أمر يجعل سعر المصاص المحول إلى صناعة لب الورق أرخص سعراً من قيمته الحقيقية كمادة سليلوزية إذ تقوم فى هذه الحالة صناعة السكر ذاتها بتحمل قيمة ماتستهلكه من مازوت لكل ١٠٠ طن قصب مقابل ما تأخذه من مصاص فيكون سعر المصاص الجاف ٢٣٠ قرشاً للطن الواحد منه كقيمة حرارية احتسبت ٥ جنيهات لتغطية استهلاك المعدات ونفقات الفصل والحزم مقابل ٧,٥ جنيه سعر طن الخشب المستعمل فى صناعة الورق فى البلدان المنتجة له .

ولقد أظهرت الدراسات التى قامت بها هيئة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من توقع عجز قدره ٢٠ مليون متر مكعب من الخشب فى عام ١٩٧٥ إذا لم تتخذ اجراءات سريعة لزيادة مساحة الغابات ولا تعتقد الهيئة المذكورة أن أية اجراءات فى هذا الشأن سوف تستطيع تغطية العجز بالكامل مما يبشر بأن انتاجنا من لب الورق سوف يصبح ميسرا للتصدير لسد بعض هذا العجز المتوقع فى أوربا فى عام ١٩٧٥ بالاضافة إلى تزويد بلدان الشرقين الأوسط والأدنى والبلاد الأفريقية بحاجتها من لب الورق فور تصنيعه محلياً .

كما أن التوسع فى تصدير الفاكهة والخضروات يستلزم كمية أكبر من صناديق

التعبئه ، وأفضلية صناديق الكرتون المضلع لهذه التعبئة تجعلنا نستغنى عن استيراد الخشب اللازم لصناعة تلك الصناديق من الخارج — ولما كانت بعض أصناف الورق تستلزم خلط نسبة معينة من لب الورق المحضر من الخشب كأوراق التعبئة والأكياس وورق الجرائد فإن دراسة زراعه أنواع من البوص حول مزارع القصب قد تكون مفيدة لامكان الاقلال من استيراد لب الورق من الخارج بأكثر من ١٠٪ من اجمالى الناتج لامكان انتاج كافة أنواع الورق .

ومما تقدم يبين لنا أن بالبلاد موردا رخيصاً لصناعة لب الورق والورق والخشب الحبيبي والكرتون من مصاص القصب — وأن الاستهلاك المحلى لهذه المنتجات يزداد زيادة كبيرة كما أن أمكانيات التصدير لبلاد الشرقين الأوسط والأدنى وأفريقيا وغرب أوربا متوقع لصالح التوسع فى هذه الصناعة فى بلادنا .

ولقد أدت هذه الاعتبارات إلى وضع سياسة طويلة المدى للتوسع فى صناعة لب الورق والورق بمختلف أنواعه تسير جنبا إلى جنب مع التوسع فى صناعة السكر فهى احدى الصناعات القائمة على مخلفات صناعة السكر ويؤدى التوسع فيها واستغلالها إلى أكبر حد إلى تدعيم صناعة السكر ذاتها وفتح مجال جديد للعمالة والاستفادة من انتاجها فى التجارة الدولية .

(ثالثا) الصناعات اللبنية :

يعتبر اللبن من المحاصيل الزراعية الهامة التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعى فى البلدان المتقدمة ، وهو فى مصر أحد المصادر الهامة للدخل القومى إذ يقدر إنتاجه السنوى بحوالى ١,٥ مليون طن من اللبن الخام تبلغ قيمتها ٥٠ مليون جنيه وهو ما تدره ٢,٢٠٠,٠٠٠ رأس من أناث البقر والجاموس — ولذلك يقع محصوله فى بلادنا فى المرتبة التالية لمحصولى القطن والقمح ويسبق فى المرتبة كلا من الأرز والفاكهة وقصب السكر والبصل .

وتدل الاحصاءات لأول وهلة على انخفاض استهلاك الفرد فى مصر من اللبن السائل للشرب بالنسبة لكثير من البلاد الأخرى ، إذ لا يزيد استهلاك الفرد السنوى فى مصر عن ١١٠ جرام يقابل ذلك ١٦٦٠ جرام فى نيوزيلندة و ١٥٢٠

جرام فى السويد و ٩٧٠ جرام فى بريطانيا و ٨٧٠ جرام فى فرنسا و٨٤٠ جرام فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٧١٠ جرام فى هولندة و١٦٠ جرام فى الهند — كما تدل هذه الاحصاءات على استيراد البلاد فى عام ١٩٦٠ لمصنوعات لبنية بلغت قيمتها ١,٦٦٠,٨٥٣ جنيها وذلك بخلاف زيوت ودهون غذائية استعملت كبديل لدهن اللبن بلغت قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وتشير الاحصاءات إلى أطراد زيادة عدد سكان القطر المصرى بنسبة فاقت نسبة الزيادة فى الثروة الحيوانية . ولقد زاد تعداد السكان فى عام ١٩٦٠ إلى ٢٦,٥٪ عما كان عليه فى عام١٩٣٧ فى حين أن الزيادة فى الثروة الحيوانية خلال هذه الفترة لم تتجاوز ٤,٦٪ — ومعنى ذلك — أن الانتاج الحيوانى عامة قد أصبح عاجزاً عن الوفاء باحتياجات السكان — مما أدى إلى سد العجز بالاستيراد من الخارج .

وليس ثمة من علاج لمشكلة نقص الثروة الحيوانية بالبلاد سوى العمل بسرعة على تنمية الزراعة أفقيا ورأسياً لزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية المنخفضة عن المستوى الواجب للماشية المصرية مع رعايتها صحياً والعمل على أكثارها ومراعاة توفير مواد العلف لها .

وقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية فى قطاع الزراعة اقامة ٣٢٩ وحدة لتحسين سلالات الماشية ومعالجة العقم(الذى تصل نسبته إلى ٣٥٪ فى الجاموس ، ٣٠٪ فى الابقار) كما تضمنت إقامة المعمل التجريبى للألبان ومنتجاتها الذى يهدف إلى تحسين المستوى الفنى لهذه الصناعة .

ولقد عنيت الدولة منذ قيام الثورة بتشجيع صناعة الألبان ومنتجاتها فيسرت إقامة ثلاثة مصانع كبيرة للألبان بالقاهرة والاسكندرية وسخا — كما تناولت الخطة الخمسية فى قطاع الصناعة إقامة سبع مصانع للألبان فى الوجهين البحرى والقبلى علاوة على ستين مركزا لتجميع وتبريد الألبان — ولهذا يمكن القول بأن صناعة الألبان فى مصر قد تحسنت ونمت بالرغم من الصعاب التقليدية وبلغت الزيادة ٤٣,٠٠٠ طن فى عام ١٩٦١ عن عام ١٩٥٢ .

ولا تزال النية متجهة إلى التوسع فى إنشاء مراكز لتجميع وتبريد الألبان وتزويد المصانع بها ، كما يجرى العمل حاليا على إنشاء مركزاً لتدريب طبقة من الصناع المهرة فى هذه الصناعات وإيفاد بعوث عملية للتدريب على أحدث الطرق الصناعية وخاصة بالنسبة لصناعة الجبن الجاف .

ومشكلة نقص الألبان فى مصر هى نتيجة حتمية للسياسة الزراعية التقليدية التى اتسم بها الإنتاج الزراعى منذ أن خضع الاقتصاد المصرى لزراعة القطن وأصبح المحصول الزراعى النقدى الأول للبلاد (بدون رعاية لتنمية الموارد الزراعية الأخرى) فقد تحول الإنتاج الحيوانى عن هدفه الأول وأصبح أداة قبل أن يكون مصدرا للبن واللحم — وهكذا فقد الحيوان بالتدريج أهميته لسكان المدن — مما أدى بالتالى إلى تدهور كفايته الإنتاجية .

إن اللبن والذرة هما مصدرا رخاء القرية فى جميع البلاد المتقدمة زراعياً واللبن هو الناتج الاستبدالى المباشر للذرة وهو بهذا الوصف يعتبر امتداد لسوق الذرة فى المدينة، ويقدر مايحول إلى لحوم وألبان تباع فى المدن الأجنبية بنحو من ٩٠ ٪ من المحصول الأمريكى للذرة — فضلا عن استخدام القدر الباقى فى تحضير منتجات غذائية أو صناعية مختلفة .

إن عزلة إنتاج الذرة الشامية فى مصر عن السوق واستهلاكه قرويا بواسطة العائلة المنتجه على الأكثر — لا يسمح بتحقيق هدف الكفاءة قومياً — وإذا كان الزراع قد قاموا تلقائيا بالتوسع فى زراعة الذرة الشامية لسد حاجتهم المتزايدة فان ثبات اجمالى انتاجه أدى إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من السكان الريفيين من ١٢٣ كيلوجرام فى الفترة المنحصرة مابين ١٩٣٥ — ١٩٣٩ إلى متوسط قدره ٩٢ كيلو جرام فى الفترة مابين ١٩٥٥ — ١٩٥٩ (أى بنقص قدره ٢٥ ٪ نتيجة لزيادة عدد السكان الريفيين بأكثر من أربعة ملايين نسمة فيما بين الفترتين) ولقد ترتب على النقص المستمر فى نصيب الفرد من السكان الريفيين من الذرة أن زاد مقدار وارداتنا من الحبوب سنة بعد أخرى .

ولقد ترتب على ذلك بالرغم من القيمة الاستخدامية العالية لمحصول الذرة فى مصر - أن أصبحت قيمته الاستبدالية أكثر القيم انخفاضا بالنسبة لسائر الحاصلات

الأخرى حيث أن الجزء الضئيل الذى لا يتجاوز ١٥ — ٢٠ ٪ من المحصول هو الجزء الحقيقى الذى يدخل فى نظام التبادل ولكن تبادله يتم على الأكثر داخل نطاق القرية الواحدة — وقليلا مايتم تبادله بين مجموعة من القرى — ولن يتسنى للزارع المصرى استخدام أنواع وكميات الموارد التى يمكن أن تدفع بمحصول الذرة إلى أقصاها الاقتصادى مالم يدخل فى نظام التبادل السلعى القومى للبلاد .

ولقد أدت هذه الاعتبارات إلى تدهور إنتاجية الفدان الواحد من الذرة الشامية فأصبح متوسطه حاليا لا يتجاوز ٧٫٧ أردب — ذلك فى الوقت الذى تبلغ غلة الفدان الامريكى الواحد نحوا من عشرين أردب — إن كل زيادة قدرها أردب واحد من الذرة الشامية تعنى زيادة قدرها ٢٤٠ ألف طن من الذرة أو بمعنى آخر يوازى ١٣ ٪ تقريبا من واردتنا الحالية من الحبوب والدقيق أى بما تبلغ قيمته ٧٫٥٦ مليون جنيه سنوياً من القمح .

والسبيل الوحيد فى اعتقادى لرفع القيمة الاقتصادية لمحصول الذرة فى مصر وكفاية حاجتنا الغذائية منه هو استخدام جزء من هذا المحصول فى تصنيع الأعلاف الجافة وتنمية الثروة الحيوانية. ولذلك لا مناص لنا من اعادة النظر فى سياسة انتاج الإعلاف الجافة فى مصر .

إن تصنيع الأعلاف الجافة هو عمل صناعى بحت — يقوم به القطاع الصناعى فى الخارج لخدمة الانتاج الزراعى . وهى صناعة تقوم على قواعد علمية وأسس فنية مدروسة ولا يقل أثرها فى تنمية الثروة الحيوانية عن أثر المخصبات الكيمائية فى تنمية الحاصلات النباتية — وتتكون خاماتها الأولية من بعض المخلفات كالنخالة ورجيع الكون وكسب بذرة القطن والخمائر الجافة والمولاس وبقايا الأسماك وغيرها — كما تتكون من بعض المخلفات المزرعية — كحطب الذرة الشامية وكوالحها والبرسيم الجاف والذرة .

ولقد تضمنت خطة التنمية الاقتصادية التوسع فى ميكنة الأراضى الزراعية فى سبيل اعفاء الحيوان من العمل وهو أمر له أثره فى تنمية اللبن واللحم بالبلاد — وتدل نظريات التغذية على أن وحدة العمل الواحدة توازى تقريباً مرة ونصف وحدة اللبن وأن وحدة اللحم البقرى الواحدة تتطلب أربعة أضعاف مايحتاجه انتاج وحدة

اللبن الواحدة . ومعنى ذلك أن تحرير الحيوان من العمل يزيد انتاج اللبن بواقع ثلث محصوله الحالى — إذا استمرت أوضاع التغذية على حالتها الضعيفة الراهنة .

إن التحول لإنتاج اللبن واللحم يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية للفلاح وإلى زيادة الدورة النقدية بالريف وإلى زيادة خصوبة الأرض، كما يفتح باب العمالة طول السنة أمام العمال الزراعيين ، ويسد حاجة البلاد من المنتجات اللبنية واللحوم — ويساعد على علاج نقص الزيوت النباتية .

وعلاوه على ذلك فان هذا التحول يكفل تكوين طبقات جديدة من العمال الصناعيين فى مناطن الريف — وهى الطبقات التى سوف تقوم بتشغيل وصيانة وإصلاح الآلات الزراعية والتى سوف تكون بمثابة الطليعة للعمال الصناعيين فى المدن .

وأرى ضروره عناية الدولة بدراسة مقومات التصنيع الإقتصادى للأعلاف الجافة على أساس علمى يتفق مع أصول التغذية رغبة فى خفض تكلفتها مع تنظيم تسويقها وتداولها حتى تصبح فى متناول كل فلاح .

هذا بالإضافة إلى تحسين السلالات الحالية الماشية وتوفير الرعاية الصحية لها حتى يتسنى بفضل هذه العوامل المجتمعة أن نحقق زيادة مضطرده فى الأنتاج الحيوانى ومنتجاته بما يفى بحاجة البلاد .

(رابعاً) صناعة الزيوت :

تعتبر المناطق الاستوائية والمعتدلة هى المصادر الرئيسية لإنتاج الزيوت النباتية فى العالم — وتواجه حاليا البلدان المختلفة نقصا واضحا فى موارد الزيت اللازم لكفاية حاجتها مما دفع بعضها لاستخلاص الزيت من بعض المصادر السمكية ويعتبر الزيت اقتصاديا أغلى المواد الغذائية سعراً .

ولقد عرفت مصر منذ فجر تاريخها القديم زيوت الخس والقرطم والكتان والسمسم ، ثم أخذت أهميتها تتضاءل منذ أواخل القرن التاسع عشر عندما بدأ استخراج زيت بذره القطن. ولقد بقيت بذرة القطن المصرى سنين طويلة كافية لسد حاجة

الاستهلاك المحلى من الزيوت (بالاضافة إلى الكميات المحدودة من الزيوت الأخرى) فى أغراض التغـــذية والصناعة مع وجود فائض كبير من بذرة القطن كان يصدر للخارج .

ومع أطراد الزيادة السكانية سنة بعد أخرى وارتفاع مستوى المعيشة أصبح انتاج الزيت من بذرة القطن غير كاف لمواجهة حاجة البلاد ولقد اضطرت الدولة منذ موسم ١٩٤١ — ١٩٤٢ إلى الاستيلاء على بذرة القطن وكذا على منتجات البذره من زيت وكسب وتسعيرها — ولقد أدى ذلك إلى عدم تطور صناعة الزيت واحتفاظها بالمعدات القديمة التى تؤدى إلى زيادة نسبة الفاقد من الزيت فى المخلفات بما يصل أحيانا إلى حوالى ٧ ٪ .

ويقدر المحصول السنوى من بذرة القطن بنحو من ٦,٨٠٠,٠٠٠ أردب يستخدم منها فى الزراعة كتقاوى حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ أردب ويعصر القدر الباقى — ويبلغ المتوسط السنوى للانتاج المحلى من بذرة القطن ٩٧,٠٠٠ طن زيت مكرر ومن الحبوب الزيتية الأخرى حوالى ١٦٠٠ طن، ويبلغ مقدار ما تستورده البلاد حالياً من الزيت ٣٠ ألف طن (وذلك بخلاف الشحوم التى بلغ مقدارها فى عام ١٩٦٢ حوالى ٤٣,٠٠٠ طن) ومن المنظور ارتفاع واردتنا من الزيت فى عام ١٩٧٠ إلى ٤٥ ألف طن .

ويقدر الاستهلاك المحلى الظاهرى للزيوت (ويشمل الانتاج المحلى والمستورد من الزيوت والشحوم اللازمة للإستهلاك الغذائى أو لصناعة المسلى الصناعى والصابون مستنزلا منها الكميات المصدرة) فى عام ١٩٥٤ بحوالى ٥,٤٦ كيلوجرام للفرد الواحد ارتفع إلى ٧,٤٩ كيلو جرام فى عام ١٩٦٢ .

وتتضمن الخطة الصناعية لتطوير هذه الصناعة أقامة خمسة عشر وحدة لاستخلاص الزيت بالمذيبات بطاقة انتاجية لكل منها قدرها نصف مليون أردب وذلك لتلافى الفقد الحالى فى الزيت المستخرج بالمعدات الحالية الذى يتراوح مابين ١٩ـ٢٥ ألف طن سنوياً تبلغ قيمتها ٣ـ٤ مليون جنيه. كذلك تضمنت الخطة استبدال طريقة تكرير الزيت الحالية بطريقة التكرير المستمرة وتحسين وسائل تخزين البذرة .

ويجب التنبه إلى علاج النقص الحالى فى مصادر الزيت بمصر والعمل من الآن على التوسع فى زراعة محاصيل زيتية أخرى بالإضافة إلى القطن خاصة فى الأراضى الرملية والأراضى المستصلحة — ولعل أهم هذه المحاصيل هى الفول السودانى وهو محصول له قيمته الغذائية العالية وينتج زيتاً يستعمل فى الأغراض الغـــذائية والدوائية وفى مستحضرات التجميل ، ويغل هذا المحصول ثلاث أمثال ما يغله الفدان الواحد من القطن . وتتضمن الخطة الصناعية اقامة مصنع لعصر زيته فى محافظة الاسماعيلية، ويتراوح مقدار ما تحتويه حبوبه من الزيت مابين ٤٥ - ٥٠ ٪

كذلك يحسن التوسع فى إنتاج السمسم اللازم للزيت ولصناعة الحلوى الطحينية — ويبلغ الاستهلاك المحلى منه نحوا من ١٥٠ ألف أردب سنويا وكانت تستورد مصر من هذه الحبوب فى كل عام حوالى ٥٠ — ١٠٠ ألف طن (أغلبه من السودان) كما كانت تصدر من محصولها ٦٠ ألف أردب — غير أن صعوبة الاستيراد فى السنين الأخيرة من السودان قد أدت إلى تضاءل الصادر إلى مالا يتجاوز ١٢ ألف أردب ، وتصل نسبة الزيت فى السمسم إلى ٥٦ ٪

كذلك فإن الخروع يكون محصولا زيتياً يتميز بصفاته الدوائية والصناعية ويزرع بمناطق العريش وشبه جزيرة سيناء — كما وأن عباد الشمس من المحاصيل التى تحتوى بذورها على نسبة عالية من الزيت وتصل إلى ٣٠ — ٣٥ ٪ (يقابل ذلك فى بذرة القطن ٢٠ — ٢٣ ٪) وتعطى التقاوى المستوردة ١,٥ — ٢ طن من الحبوب ولايزيد المحصول الناتج من التقاوى المنتجة محليا عن ٧٠٠ كيلوجرام فى المتوسط — ويصلح زيته فى الأغراض الغذائية وفى صناعة المارجارين .

وعلى العموم فان موضوع الزيت هام للغاية من وجهة التنمية الزراعية ويجب بذل كل جهد فنى فى سبيل توفيره للبلاد لخفض المقدار المستورد منه من الخارج خاصة وأن فى مصر مساحات واسعة من الأراضى الرملية يمكن استغلالها فى هذا الشأن ، وبالإضافة إلى ذلك فان زراعة فول الصويا كمحصول محمل على محصول الذرة فى الدورة الزراعية يستحق العناية والاهتمام — وتدل تجارب وزارة الزراعة فى هذا الشأن على نتائج مبشرة — كذلك يجب العناية بالدراسات التى تهدف إلى استخلاص الزيوت من الأسماك المصرية لامكان استخدامها كبديل

لجزء من الشحوم المستوردة — وتتضمن الخطة الزراعية التوسع فى زراعة أشجار الزيتون لتوفير هذا النوع من الزيت لسد جزء من العجز الموجود منه حالياً .

(خامساً) صناعة التعليب :

ا — تعليب الفاكهة والخضروات :

عرفت البلاد منذ ربع قرن هذه الصناعة على نطاق تجارى ضيق دعمته الحرب العالمية الثانية إذ كانت عوناً كبيراً فى تموين الجيوش الموجودة بهذه المنطقة فى تلك الفترة من الوقت .

وأنه وإن كانت صناعة (التعليب) لا تزال فى مصر فى طور التكوين فلقد تضاعف إنتاج المعلبات أكثر من ثمانى مرات فى عام ١٩٦١ عما كان عليه فى عام ١٩٥١ وصحب هذا انخفاض فى حجم الواردات إذ انعدمت تقريباً فى عام ١٩٦١ بينما كان حجم الواردات فى عام ١٩٥١ حوالى ٤١٨٥ طناً قيمتها نحواً من ٣٤٩٨٨٦ جنيهـــاً . كما تضاعف حجم الصادرات أكثر من خمس وخمسين مرة فى تلك الفترة أيضاً .

وتتميز صناعة المعلبات بكونها تتمم الغرض التجارى من عملية تنمية زراعة الفاكهة والخضر وتعبئتها طازجة نظراً لتحويلها للخامات الفائضة عن الحاجة إلى منتجات غير قابلة للتلف وبالتالى فانها تعمل على إطالة موسمها إلى إثنى عشر شهراً فى العام الواحد — كما وأن هذه الصناعة تؤدى أيضا إلى رفع القيمة التجارية للمواد الغذائية عن طريق توفير أغذية متنوعة فى جميع الأوقات لجمهور المستهلكين .

وتنحصر أهم الأسواق الحالية للمعلبات المصرية فى البلدان العربية، وذلك لما يتوافر فى بعض المنتجات المصرية من الصفات والطابع الخاص الذى يتفق مع العادات الغذائية لسكان هذه المنطقة ونخص بالذكر منها الفول المدمس والباميا وعصير المانجو .

غير أن الرغبة فى تنمية هذه الصناعة الناشئة وتوجيهها نحو خدمة الانتاج الزراعى يقتضى دراسة الأسواق الأوربية والأفريقية والأخذ بمبـــدأ (تنمية التجارة

بالاختبار) والتوسع فى تجارب التسويق بالخارج مع تطبيق قاعدة (التخصص النوعى) ما أمكن، إذ يتطلب ازدهار هذه الصناعة ثلاثة عوامل رئيسية هى الوقت واختبار الأسواق والمثابرة .

وتتميز مصر بصلاحية نمو بعض أنواع فاكهة المنطقة شبه الاستوائية بنجاح تام فيها، وكذلك صلاحية تربتها الزراعية لإنتاج ثلاث حاصلات غير مستديمة فى العام الواحد بفضل مناخها وتربتها وتوافر مياه الرى .

ويحسن فى هذه المرحلة الاقتصار بالنسبة لتعليب الفاكهة على صنف أو صنفين من ثمار المانجو — كذلك يحسن العناية بحفظ ثمار الكمثرى وبعض أصناف التين والجوافة وقشور ثمار الموالح ، كما يحسن العناية بتعبئة عصير المانجو وعصير الجوافة — وفى قدرة مصر من وجهة الخضروات إنتاج صنف ممتاز من الكرفس الأبيض وحفظه فى العلب ، كذلك تنجح زراعة الكرنب فيها مما يهيىء للبلاد فرصة كبيرة لإنتاج كرنب متيل ممتاز الخواص وأعداده للبيع المحلى وللتصدير إلى ألمانيا، كذلك يجب أن تهتم بحفظ الاسفناخ والفاصوليا، هذا ولا تدل النتائج على صلاحية البسلة المصرية فى منافسة مثيلاتها فى البلدان الأخرى .

وتقوم فى مصر فى الوقت الحاضر صناعة لتحضير صلصة الطماطم بمقادير كبيرة تكفى حاجة الاستهلاك المحلى ، غير أنه من المستحسن دراسة امكانيات تصدير الطماطم المكثفة (بورية الطماطم) وهى العصارة المكثفة للطماطم التى تستخدمها بلدان كثيرة فى صناعة الحساء وكذا فى صناعة الصلصة الحريفة ويمكن تعبئة هذا النوع فى علب كبيرة حجم نمرة ٥ أو نمرة ١٠ وتصديرها على هذه الصورة لإتمام صناعتها بالخارج .

كذلك يجب العناية بصناعة عصير الطماطم الذى يعتبر أكثر أنواع العصير استهلاكا فى العالم يليه ، فى ذلك عصير كل من الأناناس والجريب فروت والبرتقال على التوالى .

فضلا عن ذلك يجب العناية بحفظ الحبوب البقولية كالفول المدمس والفاصوليا الجافة وإعدادها فى صورة كاملة الطهى .

ولقد قامت صناعة التعليب فى الخارج على أساس استخدام رتب ودرجات محدودة تحديدا واضحاً مع المحافظة عليها بدقة متناهية — ولامناص لنا فى هذه المرحلة من تقرير رتب معروفة للصنف الواحد ولدرجاته المختلفة ثم المحافظة على تطبيقها بالضبط وبكل دقة — ولاشك هناك فى ضرورة فرض رقابة حكومية على المنتجات الغذائية بعد صناعتها لاختبارها من وجهة المواصفات الفنية التى يجب أن تتوافر فيها قبل الإذن بتصديرها للخارج .

ومن الواجب العناية بموضوع العلب المطبوعة من الخارج بالألوان والتى تتطلبها الأسواق الخارجية فى الوقت الحاضر خاصة بالنسبة للعلب المعبأة بالعصير — ويتطلب ذلك استيراد وحدات كاملة لطباعة الألواح بالألوان حتى يمكن تحسين مظهر العلب المعدة للتصدير .

وتتضمن الخطة الصناعية إقامة ثلاثة مصانع جديدة لتعليب الفاكهة والخضر بمحافظات القليوبية وكفر الشيخ وبنى سويف .

ب — تعليب السردين والجبرى :

تعتبر الشواطىء البحرية المصرية مورداً هاماً للثروة السمكية لم يتم بعد استغلاله استغلالا إقتصادياً مربحاً — ويتوقف نجاحنا فى هذا المجال على أمرين هامين هما: الصيد بالمراكب البخارية السريعة فى المياه العميقة وتبريد الأسماك بعد صيدها مباشرة تبريداً كاملا .

ويقدر استهلاك مصر من السردين المعبأ فى العلب بحوالى ٣ مليون علبة فى السنة الواحدة ، ويبلغ محصول السردين المصرى حوالى ٥٠٠٠ طن كل عام ، وتعتبر منطقة دمياط أكبر مناطق صيد السردين بالبلاد وأكبرها إنتاجا ، ويستغرق موسم الصيد بهذه المنطقة نحواً من أربعة شهور فى السنة ، وبالاضافة إلى ذلك تعتبر منطقة السويس مماثلة لها فى الأهمية إذ يمتد موسم الصيد فيها على مدار السنة تقريباً .

ولقد تضمنت الخطة الصناعية إقامة مصنع بدمياط لتعليب السردين وافتتح فعلا فى أواخر عام ١٩٦٠ — كذلك تتضمن الخطة الاضافية إقامة مصنع آخر بالغردقة وإنشاء أسطول بحرى مكون من مراكب حديثة للصيد تعمل لحساب المصنعين .

(سادساً) صناعة تجميد الأغذية :

ا — الجمبرى :

يحتل الجمبرى المجمد مركزا هاماً بين مجموعة السلع الغذائية المصنعة التى قامت مصر بتصديرها للخارج فى السنوات الأخيرة، ولقد بلغت الكمية المصدرة فى عام ١٩٦١ حوالى ١١٣٢ طناً قيمتها نحواً من ٤٦٣,٠٠٠ جنيه بالعملات الصعبة .

وتوجد بالبلاد حالياً ستة مصانع للتجميد أربعة منها فى مدينة الاسكندرية واثنان بمدينة بورسعيد ، كما أنشىء أخيراً مصنع جديد بالأسكندرية، وتقدر كميات الجمبرى الطازج اللازمة لتشغيلها بكامل طاقتها الانتاجية بحوالى ١٠,٠٠٠ طن جمبرى طازج لانتاج ٤٠٠٠ طن جمبرى مجمد تقريباً ، وتبلغ هذه الكمية أربعة أضعاف كمية إنتاج عام ١٩٦١ .

ولا شك أن هناك إمكانيات كبيرة للتوسع فى تصدير الجمبرى المجمد لو أخذ فى الاعتبار حجم الطلب الخارجى ، بدليل شدة الاقبال من البلدان المستوردة للحصول على الجمبرى المصرى المجمد الممتاز ، وعدم استطاعة المصانع المحلية تلبية كل الطلبات اللازمة للتصدير ، وذلك فى الوقت الذى لاتشتغل فيه مصانع تجميد الجمبرى بمصر بكامل طاقاتها مع قدرتها على مضاعفة إنتاجها الحالى إلى ثلاث أو أربع مرات فيما لو توافرت لها المادة الخام .

ويعتبر موضوع الجمبرى الطازج أهم عقبة تعترض سبيل زيادة انتاج المصانع المحلية وبالتالى زيادة الكميات المصدرة من الجمبرى المجمد رغم توفر مقاديره بالمياه المصرية وخاصة فى الأعماق التى يندر الصيد فيها

ب — الأسماك :

لايزال المقدار المنتج من هذا النوع (ويتضمن المصدر للخارج والمستهلك محلياً) صغير القدر ولا يتعدى مرحلة التجارب ، وقد تراوحت كمية مابين ٣ — ٤ طن فى عام ١٩٦١ .

وتتطلب هذه الصناعة الناشئة التوسع فى الصيد وتحسينه لتوفير الأسماك بالأسعار المناسبة خاصة الأصناف المطلوبه كالوقار والسيبيا مع توفير الوسائل الحديثة لتعبئته بعد التجمد .

جـ — الخضر والفاكهة المجمدة :

لاتزال كذلك هذه الصناعة فى مرحلتها الأولية وكمياتها قليلة ولاتخرج عن طور التجربة واختبار الأسواق .

ويزداد الاقبال سنه بعد أخرى على المواد المجمدة فى مختلف بلدان العالم لما تتميز به المواد من جودة الطعم واللون والاحتفاظ بالقيمة الغذائية عن مثيلاتها من الأغذية المحفوظة ، ويدعو ذلك إلى بذل مزيد من الجهد للنهوض بهذه الصناعة وإعدادها للتصدير والاستهلاك المحلى

ويتطلب ذلك توفير وسائل النقل السريعة المزودة بالثلاجات الأتوماتيكية لنقل الأغذية فى حالة جيدة بعد تجميدها، فضلا عن توفير مراكز للتوزيع المزود بمخازن تبريد مناسبة ، مع توفير ثلاجات لتخزين المواد المجمدة فى مخازن التوزيع وتسويق هذه المنتجات فى غير مواسم خاماتها الطازجة بأسعار مناسبة والدعاية عنها .

(سابعا) صناعة التجفيف:

أ — تجفيف البصل :

يحتل البصل الطازج المركز الثالث بين صادرات مصر بعد القطن والأرز من حيث القيمة الكلية للصادرات الزراعية وكذلك من حيث جملة إيرادات عمليات التصدير ، وقد ارتفع مقدار صادرات البصل فى الوقت الحالى إلى حوالى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى أوائل هذا القرن .

وتعتبر مصر أكبر دولة مصدرة للبصل إذ تبلغ حصتها فى تجارة البصل دوليا حوالى ٢٤ ٪ ويمثل ذلك نحواً من ٤٠ ٪ من جملة محصولها من البصل — وتليها فى ذلك هولندا وتبلغ حصتها حوالى ١٧ ٪ ويمثل ذلك نحوا من ٧٥ ٪ من إنتاجها، ثم أسبانيا وتبلغ حصتها حوالى ١١ ٪ ويمثل ذلك نحوا من ٩ ٪ من محصولها ،

ثم الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصتها حوالى ١٠ ٪ ويمثل ذلك نحوا من ٢٠ ٪ من إنتاجها .

وتنحصر أهم البلدان المستوردة للبصل المصرى فيما يأتى (مرتبة حسب المقادير المصدرة) :

انجلترا — ألمانيا — هولندة — النمسا — فرنسا — سنغافورة — الملايو سويسرا — بلجيكا — سيلان — المملكة السعودية — السويد .

ويزرع البصل فى جميع أنحاء مصر ، وتستزرع منه ثلاث عروات هى الشتوية والصيفية والنيلية ـ وتبلغ جملة محصوله السنوى حوالى ٤٧٠,٠٠٠ طن منها ٢٦٥,٠٠٠ طن من المحصول الشتوى . وتنحصر أهم المحافظات المنتجة للبصل الشتوى فى المنيا ثم سوهاج ثم أسيوط ثم بنى سويف والجيزة والفيوم ويعد محصولها أساسا للتصدير للخارج (ابتداء من أوائل مارس إلى نهاية شهر يونية من كل عام) .

ويبلغ مقدار ما يستهلك من البصل بالبلاد نحوا من ٢٥٠,٠٠٠ طن .

ولقد قامت فى مصر خلال الحرب العالمية الأخيرة صناعة صغيرة للتجفيف الصناعى للبصل وبعض الخضروات ـ ثم أخذت هذه الصناعة فى النمو حتى بلغ مقدار صادرات البصل المجفف فى عام ١٩٥٠ حوالى ٦٦١ طنا ثم ارتفعت بعد ذلك إلى حوالى ٧٢٠٠ طن فى عام ١٩٥٩ ثم انخفضت إلى ٦٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٣ بسبب ارتفاع ثمن البصل الطازج عن الحد المناسب للتصنيع .

وتوجد بالبلاد فى الوقت الحاضر تسعة مصانع منها ستة مصانع بالاسكندرية ومصنع واحد فى كل من بور سعيد ومغاغة وسوهاج ويعتبر المصنع الأخير أكبر هذه المصانع وأحدثها وهو أحد مشروعات الخطة الخمسية الأولى ـ وقد أقيم هذا المصنع بمحافظة سوهاج لكونها ثانى محافظة انتاجا للبصل (تنتج وحدها حوالى ٢٥ — ٣٣ ٪ من المحصول الشتوى للبصل) فضلا عن كونها منطقه تشتهر بجودة صنف المحصول وتبكيرة فى النضج ـ وتقدر الطاقة الانتاجية الكاملة لمصانع التجفيف الحالية بحوالى ٩٠٠٠ طن من البصل المجفف (تنتج من ٩٠,٠٠٠ طن بصل طازج) ولا تستخدم القدرة الإنتاجية الكاملة لهذه المصانع بسبب عدم توافر البصل الخام للتشغيل على مدار السنة .

ويمكن للبلاد زيادة محصول البصل بالتوسع فى استزراعه محملا على القطن واستخدام المحصول الناتج فى إطالة موسم تجفيف البصل شهرين أو ثلاثة — ويتطلب ذلك توفير التقاوى اللازمة وتحديد السعر على أساس نسبة مايعترى البصل من جفاف عند التخزين وتسويق البصل تعاونيا ما أمكن .

ب — الخضروات الأخرى :

لايزال تجفيف الطماطم والفاصوليا الخضراء والكرفس والثوم فى مرحلة أولية، وتصدر مصر منها مقادير بسيطة والأمل معقود أن تزداد كمياتها بعد تطورها.

(ثامنا) صناعة سكر البنجر :

البنجر من نباتات حوض البحر الأبيض المتوسط وهو يتميز بتحمله الملوحة بقدر مرتفع نسبياً ويلائمه الجو الرطب ولذلك تنجح زراعته فى شمال الدلتا .

ولقد قامت شركة السكر والتقطير المصرية (شركة السكر والتكرير سابقا) بين سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٤ بتجربة زراعته ومقارنتها بالقصب ـ وكانت نتائجها مرضية من حيث المحصول وتركيز السكر واختبرت زراعته فى الحوامدية والشيخ فضل ونجع حمادى وبلغ مقدار السكر، فيه ما بين ١٥ ـ ٢٥ ٪ ومتوسطه مابين ١٨ و ١٩ ٪ على أساس الوزن الرطب ـ ولقد دلت التجارب على امكان زراعته كمحصول شتوى أو صيفى ـ علماً بأن الحشرات التى تصيب عرواته الشتوية قليلة إذا قورنت بإصابات العروات الصيفية وكان الهدف من تجربة زراعته فى الوجه القبلى هو إطالة فترة تشغيل بعض مصانع السكر لتقليل تكلفه الأنتاج، ولكن اعترض ذلك ماوجد من أن أنسب ميعاد للزراعة هى الزراعة الشتوية من سبتمبر إلى أوائل ديسمبر وأنه ينضج بعد ستة شهور وتقع أغلب هذه الفترة فى موسم عصير القصب وتصنيعه، فضلا عن ان تقليع البنجر وتصنيعه وقت اشتداد الحرارة أمر غير مرغوب فيه ، يزيد على ذلك صعوبة أحلاله فى الدورة الزراعية بدون التضحية ببعض المحاصيل النيلية والشتوية .

ولقد عنيت وزارة الزراعة منذ عام ١٩٥٢ بتجربة هذا النبات فى بعض مناطق الوجه البحرى بغية إدخال زراعته كمحصول مساعد للقصب وتدل النتائج الأولية فى هذا الشأن

على إمكان إنتاج حوالى نصف مقدار ما يغله فدان القصب من السكر وأن أفضل ميعاد لزراعته يقع بين أول أكتوبر و ١٠ نوفمبر — وينضج بعد ٦ — ٧ شهور وقد أصبح من المتيسر مقاومة ما يصيبه من ديدان القطن بالمبيدات الحشرية — وأن بقايا الدرنات بعد العصر يمكن استخدامها علفاً للماشية اللبن .

وإذا أمكن استزراع هذا المحصول لتيسر لمصر إنتاج كميات إضافية من السكر من مناطق لا تنتج حالياً محاصيل ذات قيمة نقدية عالية ، فضلا عن إمكان التوسع فى تربية الماشية — وفى اعتقادى أن هذا الموضوع يتطلب استمرار الدراسة إذ أن نجاحنا فى هذا السبيل يخلق لنا صناعة جديدة فى مناطق هى فى أشد الحاجة إليها لرفع مستوى معيشة سكانها .

خاتمة

استعرضنا فى هذا الموضوع حالة الإنتاج الزراعى بالبلاد العربية ، ووضحت الأسباب الداعية لتطوير أساليبه مما حدا بالدولة إلى تنفيذ برامج للتخطيط الزراعى — كما اعتمدت فى القطاع الصناعى مشروعات عدة تهدف إلى خدمة الزراعة وتعمل على تنميتها .

وأنه لمما يبشر بالخير ذلك الاهتمام العظيم بالاستفاده بالحاصلات الزراعية ومخلفاتها فى انتاج العديد من السلع المصنوعـــة التى يحتاجها الإنسان — كذلك حاولنا الربط بين الزراعة والصناعة فى الحاضر والمستقبل لنؤكد ثقتنا الكاملة فى مستقبل مشرق قريب بدت تباشيره واضحة جلية بإذن الله .

وخلاصة القول ، أنه إذا كانت الزراعة تمدنا بقدر كبير من الخامات الأولية ، فإنه لا تزال هناك فضلات زراعية بمقادير أكبر يمكن الإفادة منها — وليس أدل على ذلك من أن تطبيق مبادىء الكيمياء الصناعية والميكروبيولوجيا الصناعية قد فتحت آفاقا جديدة للبقايا الزراعية بتحويلها إلى منتجات اقتصادية ، فأمكن تحضير اللدائن (البلاستيك) والألياف الصناعية والورق والخشب والجلود والوقود والزيوت والشحوم والأصباغ والمواد الورنيشية والمواد اللاصقة والعطور

فضلا عن الكحوليات والنشويات والسكريات والفيتامينات والأحماض العضوية وخلافها من المنتجات .

وعلينا أن ندرك تماما أننا مقبلون على عهد تسود فيه الطاقة الذرية — ولنا فى نتائجها الحالية فى مجال تحسين النباتات والحيوانات ما يشير إلى آثارها الضخمة فى مجال الزراعة فى المستقبل القريب — ومن المتوقع أن يتمخض عن استخدامها فى هذا المجال ، ثورة فى الإنتاج الزراعى وتحول فى تكاثر النبات والحيوان ، وفى استمطار السماء مطراً يزيد مساحة الأراضى المزروعة فى العالم .

وعلينا كذلك العناية ببحوث الطاقة الشمسية ومتابعتها ، فهى بلاشك قوة جديدة يمكن تسخيرها لفائدة الإنسان ، وفتح آفاق جديدة من الرخاء .

وإذا كانت سنة التطور قد لازمت حياة الإنسان منذ أن قادته المعرفة إلى غاياته المتنافسة ، فلقد بقيت حاجياته الغذائية منذ الخليقة ثابتة فى عناصرها إن تباينت فى صورها — ولسوف يستمر طعام الناس موضع تفكيرهم الدائم طالما بقى للحياة ظل فوق هذه الأرض — وستكون (العلوم والزراعة والصناعة) هى مكونات بوتقة غذاء المستقبل .

وختاماً ، فإذا كان العلم هو الذى يحقق النصر الثورى فإن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف ، بل إن النضال الوطنى إذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق ، تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد » .

المراجع

١ — المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى (١٩٥٥) .
٢ — الصناعة فى عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس (وزارة الصناعة) يوليو سنة ١٩٥٧ .
٣ — البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة (وزارة الزراعة) مايو سنة ١٩٥٨ .

٤ — التقرير السنوى للهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لسنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ .

٥ — مشروعات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (لجنة التخطيط القومى) يوليو سنة ١٩٦٠ .

٦ — الصناعة فى عشر سنوات (وزارة الصناعة) يوليو سنة ١٩٦٢ .

٧ — الكتاب السنوى الأول للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج (وزارة الصناعة) ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

٨ — مبادىء الاقتصاد السياسى (سيد كامل وحسن خليفة ومحمد فهيم) القاهرة سنة ١٩٣٧ .

٩ — المؤتمر الهندسى العربى الخامس — (٢٢ — ٢٦ فبراير من عام ١٩٥٤) القاهرة .

١٠ — الدخل القومى والتطور الاقتصادى (حسين عمر) سنة ١٩٥٦ ـ القاهرة

١١ — الاقتصاد الزراعى (محمد السعيد محمد) سنة ١٩٤٩ — القاهرة .

١٢ — التنمية الاقتصادية وقواعدها الأساسية فى الدول الناشئة (محمد صالح سنة الفلكى) ١٩٥٩ القاهرة .

١٢ — البطالة الزراعية وغير الزراعية فى مصر (محمد منير الزلاقى) سنة ١٩٦١ جامعة الأسكندرية .

١٤ — الكفاية الانتاجية (وزارة الصناعة) — يناير سنة ١٩٦١ .

١٥ — قصب السكر (مصطفى مرسى السيد) سنة ١٩٥٢ — القاهرة .

١٦ — الصناعات الزراعية (حسين عارف) سنة ١٩٥٩ — القاهرة .

١٧ — آلات زراعية (جورج باسيلى) — سنة ١٩٦٠ — القاهرة .

١٩ — نحو اشتراكية زراعية (وزارة الزراعة) يوليو سنة ١٩٦٢ .

١٩ — الثورة فى عشر سنوات (أطلس احصائى) مصلحة الاحصاء والتعداد — يوليو ١٩٦٢ — القاهرة .

٢٠ — مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية (اللجنة المركزية للإحصاء) مايو سنة ١٩٦٢ — القاهرة .

٢١ — الاقتصاد الزراعى — وزارة الزراعة — يناير سنة ١٩٦٢ .

٢٢ — مجلة الفلاحة — القاهرة .

٢٣ — مجلة العلوم الزراعية — القاهرة .

٢٤ — تقارير غير منشورة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية (وزارة الصناعة) القاهرة .

٢٥ — اقتصاديات السكر (النشرة الاقتصادية — وزاره الاقتصاد) نوفمبر سنة ١٩٦٢ القاهرة .

٢٦ — التخطيط فى المجتمع الاشتراكى (النشرة الاقتصادية — وزارة الاقتصاد) (حسين عمر) ابريل سنة ١٩٦٣ القاهرة .

٢٧ — مشكلة النهوض بمحصول الذرة الشامية (السيد جاب الله) — مجلة مصر المعاصرة — أكتوبر ١٩٦١ — القاهرة .

٢٨ — الدخل القومى من القطاع الزراعى — مصلحة الاحصاء والتعداد — عن الأعوام ١٩٥٨ — ١٩٦٠ — القاهرة .

٢٩ — الكفاية الانتاجية فى الصناعات الغذائية — عبد الفتاح فرح .

٣٠ — المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية الكبرى فى مصر (الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى) — مارس سنة ١٩٥٢ — القاهرة .

٣١ — الصناعات الغذائية — إدارة التعبئة العامة — ابريل سنة ١٩٦٢ .